المغرب

آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

الجدول 1	2021
عدد السكان، بالمليون	37.3
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	128.6
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	3442.4
معدل الفقر الوطني [1]	4.8
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار) [1]	7.3
مؤشر جيني [أ]	39.5
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) [ب]	115.2
العمر المتوقع عند الولادة، سنة [ب]	76.7
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	98.7

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
(أ) أحدث قيمة (2014).
(ب) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالالتحاق بالمدارس (2020)؛ متوسط العمر المتوقع (2019).

انتعش الاقتصاد في عام 2021 بسبب قوة الإنتاج الزراعي، وزيادة الصادرات والتحويلات المالية، وسياسات الاقتصاد الكلي الداعمة، والتقدم الكبير في التطعيم ضد فيروس كورونا. واعتمدت السلطات نموذجا إنمائيا جديدا، وهو برنامج إصلاح طموح يهدف إلى تشجيع نمو أقوى وأكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولا للجميع. كما شرعت في تنفيذ إصلاحات طموحة في مجالات التأمين الصحي والحماية الاجتماعية والتعليم. وعلى المدى القصير، سيتعين على السلطات معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجفاف الشديد وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية العالمية.

الظروف والتحديات الرئيسية

أتاح الانتعاش الاقتصادي القوي في عام 2021 للمغرب استعادة معظم الإنتاج وفقدان الوظائف بسبب أزمة كورونا. غير أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لا يزال أقل بنسبة 6.4% من مستواه قبل جائحة كورونا، كما أن النمو المحتمل آخذ في التراجع منذ أوائل العقد الثاني من القرن الحالي، ويؤثر تقلب هطول الأمطار تأثيرا متزايدا على الاقتصاد، وقد تترك الأزمة آثارا اجتماعية واقتصادية إذا لم تعالج على نحو جيد.

ولم يكن النمو في المغرب كثيف العمالة بما يكفي لاستيعاب العدد المتزايد من السكان في سن العمل، بسبب بطء وتيرة التحول الهيكلي. ويتسم سوق العمل بوجود قطاع غير رسمي كبير، وارتفاع معدلات انعدام النشاط، وتدني مشاركة الإناث في القوى العاملة. ويرتبط ذلك بانتشار الخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة، وصعوبة بيئة الأعمال، لا سيما للشركات الناشئة والشركات حديثة العهد.

واعتمدت السلطات في الآونة الأخيرة نموذجا إنمائيا جديدا يدعو إلى أجندة إصلاح طموحة وتحوّلية. ويتوخى النموذج تسريع وتيرة النمو في المغرب وتنويع أنشطته، بعد أن كان في الماضي القريب يعتمد اعتمادا كبيرا على مستويات عالية من الاستثمارات العامة ذات أثر مضاعف منخفض نسبيا. وثمة تحد رئيسي آخر يتمثل في تعزيز تراكم رأس المال البشري ومعالجة أوجه عدم المساواة التي طال أمدها في الحصول على الخدمات والحماية الاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، شرعت الحكومة في إجراء إصلاح واسع النطاق لتعميم الحصول على التأمين الصحي، وإنشاء برنامج موحد للتحويلات النقدية للفقراء والضعفاء، وتحسين نواتج التعليم.

أحدث التطورات

استجابت السلطات لمتحور أوميكرون بتعليق السفر الدولي من 1 ديسمبر/كانون الأول 2021 إلى 7 فبراير/شباط 2022، وهو أحد أكثر التدابير صرامة على مستوى العالم. ووفقا للإحصاءات الرسمية، انخفضت الإصابات الجديدة بفيروس كورونا في مارس/آذار 2022 إلى أدنى مستوى لها منذ أبريل/نيسان – مايو/أيار 2020. وقد حقق المغرب واحدا من أعلى مستويات التطعيم في القارة الأفريقية، حيث تم تطعيم 63% من السكان بالكامل حتى مارس/آذار.

وارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 7.4% في 2021 بعد انكماشه 6.3% عام 2020. ويعزى ذلك جزئيا إلى محصول استثنائي من الحبوب بعد عامين متتاليين من الجفاف الشديد. وزادت القيمة الزراعية المضافة بنسبة 19%. وكان أداء القطاع الصناعي قويا (نمو سنوي نسبته 7.7%)، في حين تباطأ أداء قطاع الخدمات (4.8%) بسبب بطء انتعاش السياحة. وعلى جانب الطلب، تعزز النمو بسبب الاستهلاك، مدعوما بزيادة تحويلات العاملين وانتعاش أسواق العمل.

وظل معدل التضخم السنوي مقيدا عند 1.4% في المتوسط، على الرغم من ظهور ضغوط تتعلق بارتفاع التكلفة بسبب الواردات قرب نهاية عام 2021. وزاد مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي بنسبة 3.6% في فبراير/شباط 2022. وحافظ بنك المغرب (المركزي) على سعر الفائدة عند 1.5% منذ يونيو/حزيران 2020.

وتراجع عجز الموازنة من 7.6% إلى 6% من إجمالي الناتج المحلي في 2020–2021 – مع استمرار الزيادات في الإنفاق العام في 2021، وذلك بسبب حملة التطعيم، وارتفاع أجور القطاع العام، وارتفاع دعم الطاقة – وقد

الشكل 1 المغرب / إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الفعلي والمتوقع، الانحراف بالنسبة المئوية عن مستوى عام 2019 والتوقعات السابقة لجائحة كورونا

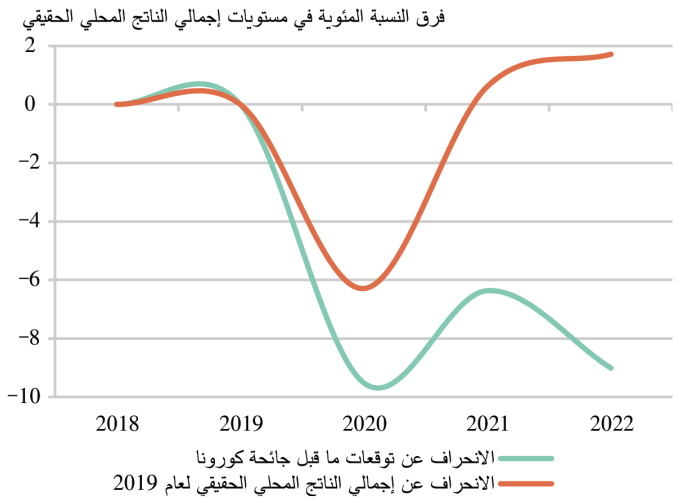

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2 المغرب / معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

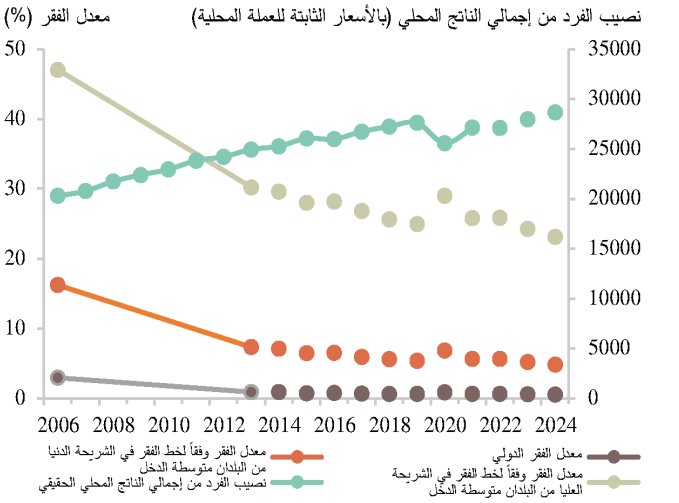

المصدر: البنك الدولي. ملاحظات: انظر الجدول 2.

عوضه بزيادة ارتفاع ضرائب دخل العمالة وضريبة القيمة المضافة. وانخفضت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي انخفاضا طفيفا من 76.4% إلى 75.6%.

واتسع عجز الحساب الجاري من 1.5% إلى 2.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2020–2021، حيث إن زيادة الواردات وهبوط عائدات السياحة عوض بزيادة ارتفاع الصادرات والتحويلات (7.8% من إجمالي الناتج المحلي). وتم تمويل عجز الحساب الجاري من خلال زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمدفوعات المتعددة الأطراف. وكان سعر الصرف مستقرا بشكل عام، وزادت احتياطيات النقد الأجنبي بنسبة 3.3% لتغطي 6.3 أشهر من الواردات.

وفي أعقاب الزيادة الحادة في معدلات الفقر في عام 2020، بدأت الأوضاع المعيشية في العودة تدريجيا إلى طبيعتها في عام 2021 بسبب تحسن أداء سوق العمل والموسم الزراعي الجيد بشكل استثنائي. وانخفض معدل الفقر عند خط 3.2 دولارات (على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2011) بنسبة 17% والفقر المدقع عند خط 1.9 دولار (وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011) بنسبة 26%، ليصل إلى 5.7% و0.7% على التوالي.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يتراجع معدل النمو إلى 1.1% في عام 2022، مع تراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 17.3% بسبب موجة جفاف شديدة أخرى. ومن المتوقع أن يكون الاقتصاد مدفوعا بالأداء الصناعي الذي لا يزال قويا لكن باعتدال، وانتعاش أسرع للسياحة. ومن المتوقع أن تزيد الإصلاحات الجارية من النمو المحتمل على المدى المتوسط.

ومن المتوقع أن يؤدي تأثير إصلاح قطاعي الصحة والحماية الاجتماعية على المالية العامة وتأجيل إصلاح دعم غاز البترول المسال والدقيق إلى إبطاء ضبط عجز الموازنة (6.2% من إجمالي الناتج المحلي في 2022). ومن المتوقع أن يستقر الدين العام دون 80% من إجمالي الناتج المحلي. ويُتوقع أن يزداد عجز الحساب الجاري إلى 5.5% من إجمالي الناتج المحلي بسبب ارتفاع فاتورة الطاقة وواردات الغذاء.

ولا تزال آفاق المستقبل عرضةً لمخاطر هبوط عديدة. إذ تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية، وهو ما قد يؤدي، إلى جانب الجفاف، إلى زيادة فاتورة الواردات والدعم العام في المغرب، وبالتالي التأثير على ميزان المعاملات الجارية والموازنة. ويمكن أن يؤدي ضعف الانتعاش إلى ضغوط إضافية على قدرة الأسر المعيشية والشركات على خدمة ديونها. وقد تجبر الضغوط التضخمية البنك المركزي على رفع أسعار الفائدة، وهو ما سيؤدي إلى جانب التغيرات في الموقف النقدي للاقتصادات المتقدمة إلى تشديد شروط التمويل للقطاعين العام والخاص.

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع الأسعار وانخفاض الإيرادات الزراعية إلى إبطاء عودة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى طبيعتها بعد جائحة كورونا. ومن المتوقع أن تستقر أوضاع الفقر والفقر المدقع في عام 2022 في أحسن الأحوال، ولن يعودا إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا حتى عام 2023. ونظرا للضغوط التضخمية، ولا سيما بالنسبة للمنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة، فضلا عن آثار الجفاف الشديد، فإن التدابير الرامية إلى مساندة الفئات الأكثر ضعفا وكذلك الحوار الاجتماعي المزمع على نطاق أوسع ستكون تدابير هامة تتخذها الحكومة.

الجدول 2 المغرب / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	2019	2020	2021 ت	2022 ن	2023 ن	2024 ن
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	2.6	-6.3	7.4	1.1	4.3	3.6
الاستهلاك الخاص	1.9	-4.1	6.7	2.4	4.4	3.9
الاستهلاك الحكومي	4.8	1.7	5.4	2.7	2.6	2.5
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	1.0	-9.0	9.8	5.7	5.7	4.7
الصادرات، السلع والخدمات	6.2	-14.3	4.9	11.2	11.7	10.4
الواردات، السلع والخدمات	3.4	-12.2	9.8	13.2	9.7	9.0
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	2.7	-6.1	6.7	1.1	4.3	3.6
الزراعة	-4.6	-6.9	19.0	-17.3	16.5	4.9
الصناعة	3.6	-3.8	7.7	3.3	3.4	3.5
الخدمات	4.0	-7.1	4.8	3.6	3.6	3.7
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	0.2	0.7	1.4	4.0	1.8	1.7
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	-3.7	-1.5	-2.6	-5.5	-4.0	-3.7
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.3	1.4	1.3	1.5	1.5	1.5
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-3.8	-7.6	-6.0	-6.2	-5.8	-5.7
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	64.8	76.4	75.6	79.8	79.5	79.6
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-1.5	-5.1	-3.7	-3.9	-3.4	-3.4
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[أ،ب]	0.7	0.9	0.7	0.7	0.6	0.6
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[أ،ب]	5.4	6.8	5.7	5.7	5.2	4.9
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[أ،ب]	24.9	29.0	25.8	25.9	24.3	23.1
نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	6.3	-4.5	5.3	1.2	3.5	3.3
انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)	69.3	67.9	69.4	69.4	69.8	70.0

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

أ/ الحسابات تستند إلى مسح استهلاك وإنفاق الأسر المعيشية لعام 2013. البيانات الفعلية: 2013. التنبؤات الآنية: 2014–2021. هذه التوقعات تخص الفترة من 2022 إلى 2024.

(ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المحايد (2013)، بحيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 0.7 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.